



آب 1999

القوات اللبنانية

موجز تاريخي

إن تاريخ القوات اللبنانية يكاد يكون تاريخ المسيحيين اللبنانيين بعينه في ربع القرن الأخير... لم تكن القوات اللبنانية يوماً الغاية ولا كانت صدفة تاريخية، إنها وليدة تقاطع الظروف في النصف الثاني من السبعينات، حين أرادت الجماعة المسيحية اللبنانية الدفاع عن نفسها إزاء الأخطار والتهديدات الداخلية والخارجية. هذه القوات اللبنانية بالذات لم تشبه إلا نفسها، بحيث أتت على صورة مجتمعها وبيئتها: عبرت عن المخاوف والهواجس، حملت الطموحات وجسدت الآمال... هي كذلك بكل سلبيات المرحلة وإيجابياتها. والأهم أن القوات اللبنانية شهدت تطورا استراتيجيا حين انتقلت من دور حماية الوجود إلى دور فعل الوجود وحين تجاوزت دور المؤسسة العسكرية الدفاعية إلى دور الحزب حامل المشروع السياسي التاريخي للمسيحيين اللبنانيين. في ما يلي عرض لبعض التواريخ والمحطات والأفكار على هذا الصعيد:

عرض تاريخي عام

13 نيسان 1975 تاريخ مفصل وعنوان انهيار الدولة بكامل مؤسساتها وانفراط عقد الجيش اللبناني نتيجة انقسام اللبنانيين بين تيار إسلامي يساري مناصر للعمل الفلسطيني المسلح وتيار مسيحي متمسك بالكيان اللبناني في مواجهة التجاوزات الفلسطينية ساع في الوقت عينه إلى ملء الفراغ الذي أحدثه غياب الدولة والجيش تحديدا دفاعا عن الأرض والشعب، فكان بدء مسيرة المقاومة المسيحية والقوات اللبنانية الزاخرة بالدماء والشهداء.

بشير الجميل (1976-1982)

في 18 آب 1976 اتخذت الجبهة اللبنانية التي ضمت أحزاب الكتائب اللبنانية والوطنيين الأحرار والتنظيم وحراس الأرز قرارا بتوحيد القوى العسكرية المشاركة في المقاومة، وإنشاء مجلس قيادة برئاسة الشيخ بشير الجميل في شهر أيلول من نفس السنة، وكانت هذه الصيغة التنظيمية قد واكبت المعارك الأولى في لبنان من حرب السنتين مرورا بمعارك شكا وقنات في الشمال وصولا إلى حرب بيروت العام 1978. وحتمت استمرارية الأزمة يومها ومنطق الحرب فرض قيادة موحدة لأداة قتالية منظمة بعد مرحلة المجموعات الحزبية المسلحة وكان تاريخ 7 تموز 1980 تأكيدا على قرار 18 آب 1976. وقد أثبتت معارك العام 1981 وخاصة معركة زحلة صوابية قرار توحيد البندقية وقيام باكورة تنظيم عسكري يواكبه تحصين على المستوى الداخلي من خلال إطلاق نشاط الهيئات الشعبية التي ملأت فراغ البلديات والإدارات المحلية. وعلى المستوى الخارجي برزت تحركات لدى دول القرار أسفرت عن إقامة المؤتمر الدولي للتضامن مع لبنان في نيسان 1982 والذي هدف إلى إيقاف وعي العالم للأسباب الحقيقية لاندلاع الحرب في لبنان وحثه بنفس الوقت على معالجة الخلل على أسس سليمة. تلاه في 24 تموز 1982 قرار قائد القوات اللبنانية الشيخ بشير الجميل ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية بعد انتهاء عهد الرئيس الراحل الياس سركيس، وبالفعل تم انتخاب بشير الجميل رئيسا من قبل مجلس النواب اللبناني في 23 آب 1982 وقد خلق انتخابه المدعوم دوليا وعربيا أملا في إعادة العافية إلى الوطن وإيجاد حل لإقامة توازن حقيقي بين اللبنانيين وإنهاء التدخل الأجنبي عامة وال فلسطيني خاصة في الشؤون اللبنانية. لكن فسحة الأمل هذه تقلصت مع اغتيال بشير الجميل في 14 أيلول 1982 ولم يكن بعد قد تسلم رسميا سدة الرئاسة من سلفه.

مرحلة الانحطاط (1982-1985)

وكان من الطبيعي أن ينعكس غياب بشير الجميل تضعفها في صفوف القوات اللبنانية التي حاولت النقاط أنفاسها بعد استشهادها فيما سعى الآخرون وعلى رأسهم الرئيس أمين الجميل (الذي خلف شقيقه في سدة رئاسة الجمهورية) إلى جعلها تلفظ أنفاسها عبر التآمر عليها وزجها في أتون من المعارك والحروب العسكرية (في الجبل والشحار والإقليم وشرق صيدا) وعبر ممارسة ضغوطات سياسية شتى عليها لإضعافها أو استيعابها وكان أن استبعدت عن مؤتمر جنيف

ولوزان عامي 1983 و 1984 اللذين جمعا بعض أطراف الحرب اللبنانية بحضور سوري ورعاية سعودية. وبالفعل مرت القوات اللبنانية بين عامي 1982 و 1985 بحالة انحطاط ميزها الضعف التنظيمي والانهيال المعنوي وشبه الإفلاس السياسي في ظل قائدين لها هما المهندس فادي فرام والدكتور فؤاد أبو ناضر. وكان لا بد من الخروج من حال الانحطاط هذه بصدمة قوية تعيد الروح إلى القوات اللبنانية.

انتفاضة 12 آذار 1985

فكانت انتفاضة 12 آذار 1985 بقيادة الدكتور سمير جعجع والسيدان ايلي حبيقة وكريم بقرادوني لاستعادة القرار المسيحي المستقل ومنع تصفية المقاومة المسيحية وتوزيع تركتها، لكن ايلي حبيقة حاول هو الآخر إخراج القوات اللبنانية عن مسارها التاريخي بعد وصوله إلى رئاسة الهيئة التنفيذية إذ عمل (ورغم ممانعة واعتراض سائر الفاعليات المسيحية من روحية وزمنية) على السير في ما سمي الاتفاق الثلاثي الذي وقع في دمشق بتاريخ 28 كانون الأول 1985 بينه وبين وليد جنبلاط عن الحزب التقدمي الاشتراكي ونبيه بري عن حركة أمل، فكان لا بد من انتفاضة أخرى.

انتفاضة 15 كانون الثاني 1986

انتفاضة 15 كانون الثاني 1986 أعادت تصويب الأمور وصلبت الوضع المسيحي العام ومنعته من السقوط كي لا تأخذ السياسة والنصوص ما لم تستطع له القوة سبيلا. وهكذا بدأت مع الدكتور سمير جعجع كقائد للقوات اللبنانية مرحلة تثبيت المؤسسة وتأسيسها على ركائز متينة بدءا من الجهاز العسكري الذي غدا في بضع أعوام أقوى قوة محلية وأكثرها تنظيما على صورة أحدث الجيوش: إنشاء معهدي الضباط والرتباء، تعزيز الاختصاصات العسكرية، تنظيم الأسلحة، وإنشاء قوة احتياط (الدفاع الشعبي). هذا بالإضافة إلى تفعيل الأجهزة الإعلامية القائمة أصلا أو المستحدثة (مجلة المسيرة، إذاعة لبنان الحر وتلفزيون المؤسسة اللبنانية للإرسال) وكذلك جهاز العلاقات الخارجية (عبر تفعيل عمل المكاتب في معظم عواصم العالم خاصة في عواصم الدول الكبرى). ولم يفت القوات اللبنانية تثبيت وإراحة الوضع المسيحي الداخلي من خلال السعي إلى تفعيل الدورة الاقتصادية رغم استمرار أجواء الحرب. فقد أطلق الصندوق الوطني آلية هذا

التفعيل عبر اعتماد سياسة ضرائبية تنموية شبيهة بتلك المطبقة اليوم في اكبر دول العالم المتمدن، مما ترافق مع توفير مستلزمات الصمود خصوصا مع تدهور سعر العملة اللبنانية. وابتداء من النصف الثاني من الثمانينات تم إنشاء جهاز التعاضد الصحي ومؤسسة التضامن الاجتماعي ومشروع التوأمة لمساعدة العائلات المحتاجة والنقل المشترك والمساعدات المالية لإتمام عمليات جراحية باهظة التكاليف كعملية القلب المفتوح مثلا، انتهاء بالمشروع الأكثر استراتيجية وهو إنشاء المجلس الوطني للإنماء. تلك الحقبة من تاريخ القوات اللبنانية بقيادة الدكتور سمير جعجع أعادت الأمل إلى المسيحيين رغم كل الضغوط الداخلية والخارجية. لقد أضحت القوات الرقم الصعب في المعادلة اللبنانية الداخلية بعدما باتت قادرة من خلال تنظيمها وسياستها وعلاقاتها الداخلية والخارجية على إحداث تفوق على سائر ما عداها من القوى المحلية اللبنانية وعلى خلق شبه توازن مع السوريين في لبنان. لكن بعض من هم في الداخل وبعض أهل الخارج لم يرق لهم الحجم الذي وصلت إليه القوات اللبنانية فعملوا جاهدين على تحجيمها وإضعافها. وكان استحقاق انتخابات رئاسة الجمهورية العام 1988 فرصة سانحة للرئيس أمين الجميل ليزرع بذور معركة داخلية في المناطق الشرقية المسيحية عبر إحداث فراغ مقصود وتعيين حكومة عسكرية انتقالية في الربع الساعة الأخير من عهده برئاسة العماد ميشال عون بتاريخ 21 أيلول 1988.

القوات اللبنانية وميشال عون

وكان هذا التعيين بمثابة نحر مقصود لكل ما تم إنجازه مسيحيا في اقل من ثلاثة أعوام خصوصا وأن عون الطامح إلى السيطرة على مقدرات البلد دون رؤية أو مشروع (عدا مشروع السلطة) نقل المناطق المسيحية بسرعة إلى دائرة العنف والحرب من جديد إن من خلال معارك 14 شباط 1989 المحدودة بين الجيش بقيادته والقوات اللبنانية وإن من خلال ما أسماه حرب التحرير ضد السوريين التي كانت حربا بدون أفق وفي ظل ظروف إقليمية ودولية غير مشجعة لإطلاقها، ودخل المسيحيون من يومها ذروة المأزق أو عنق الزجاجة، وكانت القوات اللبنانية وسط حلقة الموت الجماعي هذه تحاول إبعاد كأس الاقتتال السياسي الداخلي والمساعدة على منع الإطباق العسكري الخارجي. إن كل ارتكابات عون هذه أدت إلى صنع اتفاق الطائف في 24 تشرين الأول 1989 وفي ظل اصطفا فريد من نوعه للعوامل الإقليمية والدولية (اللجنة الثلاثية والمبادرة السعودية). وتجدر الإشارة إلى أن عون لم يكن فقط صانع ظروف الطائف بل انه وافق على آلية وقف إطلاق النار من خلال ورقة النقاط السبع التي خرجت بها اللجنة الثلاثية كما بارك

خطوة انتقال النواب اللبنانيين إلى الطائف في السعودية وعاد وانقلب عليهم عندما أيقن انه لن يكون رئيساً للجمهورية. أما القوات اللبنانية فقد لجأت إلى قراءة عميقة للظروف وموازن القوى المحلية والخارجية المحيطة بالحالة اللبنانية المتفجرة ونتائج حرب التحرير، فارتضت الطائف مدخلاً للسلم واعتبرته صفقة معقولة بين منطقي المسيحيين المطالبين بالسيادة والمسلمين المطالبين بالإصلاحات، خصوصاً وان خلفية دستور الطائف فيدرالية وهذا ما ينسجم مع تطلعات القوات اللبنانية المنادية بتحقيق نظام فيدرالي في لبنان منذ أن أقرت الجبهة اللبنانية هذا الطرح في بدء الحرب اللبنانية بعد خلوات سيدة البير. ومع انغلاق الأفق السياسي لدى عون وما يعتمل داخله من حقد على القوات اللبنانية، ارتد في **31 كانون الثاني 1990** لينحر ما تبقى من إمكانية صمود داخل المجتمع المسيحي ويقوم بحرب الإلغاء على القوات اللبنانية. هذه الحرب التي تحولت مع الوقت حرب استنزاف كانت السلطة اللبنانية التي انبثقت عن الطائف برئاسة الياس الهراوي بعد اغتيال الرئيس رينه معوض المستفيدة الأولى منها. لقد غيرت حرب الإلغاء هذه التوازن الداخلي ملحقة بذلك خلافاً كبيراً في الأسس التي بني عليها اتفاق الطائف.

مرحلة تنفيذ الطائف

وحيث انكسر التوازن كان من الطبيعي أن يجنح تنفيذ الاتفاق لمصلحة الطرف الآخر في ظل توافر ظروف محلية وإقليمية ودولية مؤاتية. وبالرغم من التزام القوات اللبنانية السير بالطائف وخيار السلم، إلا أن السلطة اللبنانية أخلت بالاتفاقات والتعهدات معها إذ دخلت وحدات من الحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب الوعد وراء الجيش السوري (خلال وبعد الأعمال العسكرية التي جرت في **13 تشرين الأول 1990**) وأقدمت على احتلال مراكز الكتائب والقوات اللبنانية خصوصاً في المتن الشمالي والجنوبي. كما جرت عمليات اغتيال وتصفيات من دون تدخل حازم من السلطة. ولم يكن الاستهداف السياسي أقل حدة، فكان ما يطبق من الاتفاقات بعيداً كل البعد عن روحية الطائف وغاياته، خصوصاً اثر قيام حكومة عمر كرامي في **24 كانون الأول 1990**، والتي أتت حكومة قهرية وغير متوازنة، أعطيت غالبية التمثيل المسيحي فيها للموالين للسلطة وسوريا، ولذا اعتكفت القوات اللبنانية وتمنع الدكتور جعجع عن المشاركة في حكومة لا تراعي التوازنات.

وكما لو أن مساراً محدداً بدأ بالتدرج تصاعدياً، أخذت معالم الوضع تتضح تباعاً بعد تنفيذ قرار حل الميليشيات (مع كل ما شابه من تحريف واستنسابية ولاتوازن) وبعد تخلي القوات اللبنانية

طوعاً عن سلاحها وإقدامها على حل ماكينتها العسكرية والأمنية للانخراط بلعبة السلم الأهلي وفق قواعد العمل الحزبي وأصول النشاط السياسي الديمقراطي.

بموازاة كل ذلك، كانت تتكشف، مرحلة بعد مرحلة، نوايا السلطة العدوانية تجاه القوات اللبنانية التي تمسكت بعناد وثبات بقناعاتها وثوابتها دفاعاً عن التضحيات التي بذلت وصوناً للعرق والدم اللذين أهرقا على مدار السنين.....

تبين أن السلطة بدأت منذ اللحظة الأولى بالانقلاب على الاتفاقات والتعهدات، وباستهداف القوات اللبنانية حصراً باعتبارها العائق الأخير الحائل دون حرف المسار السلمي، أو المراد له أن يكونه، عن معالمه الأساسية بهدف وضع اليد نهائياً على البلد بعد القضاء على آخر صوت معارض... هذا الصوت المعارض كانته بالظبط القوات اللبنانية! وهي قامت بدورها وأدت رسالتها على هذا الصعيد حتى النهاية، ودفعت في سبيل ذلك أعلى الأثمان وأكثرها فداحة.

تجلت الممانعة القواتية خصوصاً عبر قيادة عملية المعارضة لمشروع الانتخابات النيابية كما برمجته ونفذته السلطة عام 1992. وإذ بهذه المحطة التاريخية من عمر المقاومة المسيحية تتحول إلى تاريخ حاد سوف ينغرز عميقاً في الذاكرة الجماعية والوعي العام لمنطوق السياسة وسيرورة التاريخ: ما قبله لن يكون كما بعده، هذا البعد الذي سيشكل جلجلة للمقاومة المسيحية، تضطر القوات اللبنانية إلى عبور الصحراء -مرة جديدة- وهي تكاد تنوء بما يراد لها أن تحمل من خطايا وأخطاء هذا البلد.

اتخذت السلطة قرارها وقررت إلغاء القوات اللبنانية؟! لا أكثر ولا أقل.
حرب الإلغاء الجديدة كان لها أكثر من طابع، وقد تعددت ملامحها وساحاتها والعناوين.
أما أبرز مراحلها فيمكن، على سبيل المثال، استنكار ما يلي منها:
* في السياق العام:

- 1- عدم إتمام عودة المهجرين
- 2- وضع واستعمال قانون انتخابي مفصل على قياس أهل السلطة وحاشيتهم
- 3- مرسوم التجنيس
- 4- القفز فوق بنود أساسية في اتفاق الطائف رغم التدرج والمهل الزمنية: إعادة انتشار القوات السورية تمهيداً لانسحابها، قانون اللامركزية، قانون الانتخاب، قانون الجنسية...
- 5- الإبقاء على الجزر الأمنية التابعة للحلفاء الذين احتفظوا ضمناً بسلاحهم، لا بل جرت شرعنته بالنسبة إلى البعض منهم.

بكلمة أخرى، السير بشكل متعمد وواضح في خط مناقض لما كان يفترض فيه أن يكون وفاقاً وطنياً لفتح صفحة جديدة ومشرقة من تاريخ لبنان.

على صعيد القوات اللبنانية:

1- تهجير القوات اللبنانية من مقر القيادة التاريخية في الكرنتينا

2- حملات اغتيالات وتصفيات جسدية لعدد من الرموز القواتية: نديم عبد النور،

ايلى ضو، سامي أبو جودة، سليمان عقيقي.....

وخطف بطرس خوند

3- حملات متواصلة من الحصار والدهم والمصادرة لعدد كبير من المراكز الناشطة

في قطاعات قواتية مختلفة:

- التضيق المالي/الإعلاني والسياسي/الأمني على ال LBC والمسيرة

ولبنان الحر

- الضغط إدارياً ومالياً على مدرسة سانت أنطوني سكول

- الضغط مالياً على مطابع SLIA

- مdahمة ومصادرة مكاتب التعاضد الصحي

- الضغط على جمعية أوكسليا لإقفال بعض مكاتبها ووقف إعاناتها

ومساعداتها لعدد كبير من العائلات

- الضغط على الهيئات الطلابية القواتية ومحاصرة ودهم مكاتبها واعتقال

ناشطها جماعياً وإفرادياً.

- توقيف عدد كبير من عناصر ومسؤولي القوات وإحالتهم على القضاء

(المدني والعسكري خصوصاً) بعد توريطهم عنوة بملفات تعود إلى

مرحلة الحرب (خصوصاً حرب الإلغاء الأولى)

- إطلاق حملة إعلامية منسقة وشاملة، ترافقت مع فرض عزلة سياسية

على غدراس (مقر القيادة البديل) ورفع وتيرة الضغط الأمني على

الأرض.

حرب الإلغاء الثانية

إلى أن كان 27 شباط 1994 حيث وقعت مجزرة كنيسة سيدة النجاة في ذوق مكاييل، وكانت

الشرارة، الذريعة لتطبيق قوى السلطة وأجهزتها على القوات اللبنانية... وكان الزلزال الذي تكشف عن جروح عميقة مؤلمة في تاريخ المسيحيين في هذه المنطقة المهتزة من العالم:

- حل حزب القوات اللبنانية بقرار حكومي وحظر نشاطه ومصادرة أملاكه وأمواله وتوقيف معظم كادارته ومسؤوليه وعدد هائل من محازبيه ومناصريه.
- **94/4/21** اعتقال قائد القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع وزجه في زنزانة فردية في أقبية وزارة الدفاع وفي شروط أقل ما يقال فيها إنها للإنسانية
- تعرض القواتيين الموقوفين إلى التعذيب، واستشهاد الرفيق فوزي الراسي خلال التحقيق معه
- تركيب ملفات جرمية مبنية على اعترافات منتزعة تحت التعذيب وشهادات وليدة الرعب والتهديد، وإخضاع القوات اللبنانية قيادة وتاريخاً وفكراً ومؤسسة ومنهجاً إلى سلسلة لامتناهية من المحاكمات القضائية كان بنتيجتها صدور سلسلة أحكام غير قانونية وجائرة بحقها.

وفي الختام، لا بد من أن يتذكر كل منا أن أكثر من خمس سنوات قد مضت، والقائد في معتقله يختزل بشخصه ثقل التاريخ ووجع الجماعة، ويفتدي بآلامه وتضحياته حرية وكرامة كل منا.... فليكن نضاله نضالنا، ولتتوحد إرادته بعزيمتنا ولنتابع المسيرة جاهدين في عملنا كي تكون مشيئة الرب كما في السماء كذلك على الأرض.

قسم الأبحاث والدراسات

أمانة التوجيه

المجلس السياسي للقوات اللبنانية

القوات اللبنانية: البنية القطاعية المدنية

لم يقتصر نشاط القوات اللبنانية النضالي على المجالات العسكرية والأمنية فقط، بل تعداها ليطال كافة مرافق وأوجه الحياة اليومية للمواطن.

إن القوات اللبنانية، إيماناً منها بأن المقاومة هي نهج حياة متكامل ونظام متعدد الأوجه، وبأن النضال لا ينحصر فقط بالمجال الفكري-النظري-العقائدي، ولا فقط بالمجال الميداني-العسكري، بل يتجسد عبر كافة التفاصيل في مختلف ميادين الحياة اليومية، واستجابة منها لتطور مراحل القضية اللبنانية ولتعاظم حجم المسؤوليات الملقاة على عاتقها في ظل غياب كامل للبنى والهيكل والمؤسسات الرسمية، أخذت على عاتقها مهمة تأمين كل حاجات المجتمع المقاوم، وفي كل الميادين.

ما كانت القوات اللبنانية لترضى أن يجوع أهل مقاوم، أي أهلها، أو أن يتشردوا بلا مأوى، أو أن يحرّموا العناية الطبية، أو الخدمات المعيشية اليومية، أو الحقوق التربوية... لقد حفظت القوات اللبنانية حق مجتمعها في العيش الحر، والكرام، والأمن، ولكنها سعت أيضاً -وبما يفوق إمكاناتها- لتأمين عيش أشبه ما يكون بالطبيعي (ولو في ظل حرب قلما عرفها بلد).

طبعاً، لم تكن تبعات مثل هذه المسؤولية بسيطة أو خفيفة أو سهلة بالنسبة للقوات اللبنانية، إلا أنها حملت هذا الصليب فكيفت هيكليتها لتتلاءم وهذه الحاجات الضخمة، وطورت واستحدثت ما يجب من بنى قطاعية بهدف سد الفراغ الهائل.

وفي لمحة سريعة، يمكن استعراض أبرز مكونات هذا الجانب/الجزء من هيكلية القوات اللبنانية "المدنية"، إذا صح التعبير، وهو هنا بالمعنى الشامل للكلمة، على الشكل التالي:

جهاز التضامن

العمود الفقري والبنية الأساسية لنشاط القوات اللبنانية التعاضدي. تأسس في 21 آذار 1987. من خلاله جرى تأمين كلفة آلاف العمليات الطبية الدقيقة والباهظة (القلب المفتوح وغيرها)، وكلفة الاستشفاء والتطبيب والدواء لآلاف العائلات. كما عمل التضامن على منح المساعدات العينية

للكثيرين ومن دون أي تفرقة (مساعدات مالية، إعانات غذائية، منح تموينية، ...). كذلك اهتم التضامن بتوأمة عدد كبير من أبناء العائلات مع مانحين ومتبرعين أجنب. وقد توسع حقل نشاط التضامن حتى أصبح يغطي ما نسبته 30 إلى 100% من التكاليف الطبية لعدد كبير من أبناء المجتمع، على طريقة جهاز التعاضد الصحي - فيما بعد - ولكن بشكل يطال كل مواطن.

جهاز التربية

تركز اهتمامه على تأمين حاجات المؤسسات التربوية والأكاديمية لكي تستطيع الاستمرار في تأدية واجبها والقيام بدورها. كما عمل الجهاز المذكور على تأمين المساعدات والمنح بهدف مد يد العون إلى التلامذة والطلاب في ظل الظروف الفائقة الصعوبة والتي كانت سائدة طوال سني الحرب.

جهاز النقل المشترك

حتى شهر آب من العام 1988، تولى الجهاز المذكور تأمين المواصلات المريحة والأمنة والثابتة، وعلى مساحة المناطق الحرة كافة، لأكثر من مليوني راكب واطبوا على استعمال حافلات النقل المشترك التي وضعتها القوات اللبنانية في تصرفهم. وقد طاولت شبكة النقل هذه مناطق وأنحاء نائية لم تكن الدولة اللبنانية أصلاً - قبل الحرب - في وارد تذكرها.

منسقية العدل

تولى هذا الجهاز تأمين السهر على حقوق المواطنين عبر إحقاق العدالة من خلال النظر في قضاياهم وبت النزاعات وفض الخلافات الناشئة بينهم. وقد استعانت منسقية العدل لتنفيذ مهمتها الحساسة بجهازي الشرطة المدنية والشرطة العسكرية.

مكتب الجبل / شؤون المهجرين

بعد مأساة الجبل الفظيعة وما نتج عنها من موجة نزوح كثيف وجماعي (مئات الآلاف من المواطنين)، كان لا بد من جهد استثنائي للعمل على الحد من النتائج الكارثية

لهذا الزلزال الذي ضرب المجتمع المسيحي في عمق أعماقه.

وقد تولى مكتب الجبل في البدء، ومن ثم الدوائر المختصة بشؤون المهجرين في أجهزة القوات اللبنانية المعنية، الاهتمام بكل ما يمت للمهجرين من صلة: لباس، مأوى، غذاء، تطبيب، تدريس، عمل ...

الصندوق الوطني

بمثابة عصب المقاومة ومصدر حيويتها وديمومتها... لا مقاومة دون موارد مالية، ولا صمود دون دورة اقتصادية متكاملة.

لقد نجح الصندوق الوطني في مهمته، حتى أن كل المؤشرات الاقتصادية تثبت أن ما يشبه المعجزة الاقتصادية قد شهدتها المناطق المحررة بفضل الإدارة الاقتصادية والمالية للوضع، من قبل القوات اللبنانية، على الرغم من تدهور قيمة العملة والحصار المفروض وانعدام كافة أوجه التبادل التجاري أو النشاط الإنتاجي.

الهيئات الشعبية

التجسيد الأمثل لروح القوات اللبنانية حول اللامركزية، وهو هنا يتعلق بالشأن الإنمائي والمعيشي والخدماتي.

أجسام وسيطة قريبة من المواطن، تشاركه تفاصيل حياته اليومية وتعمل معه على تحسينها استناداً للإمكانات الموضوعية مركزياً بتصرفها.

وأما الهموم فكثيرة: تنطلق من المرفق الإنمائي، لتمر بمراقبة الأسعار ومكافحة وضبط الغلاء، لتصل إلى المحافظة على النظافة العامة مثلاً.

والجدير ذكره في هذا السياق، أن القوات اللبنانية حاولت تنفيذ أهم وأضخم مشروع على هذا الصعيد، وفق أحدث الأسس العلمية وبناء على طاقات ضخمة رصدت لهذه الغاية، والمقصود مشروع المجلس الوطني للإنماء، وهو مشروع قضى في المهدي بسبب الظروف الداخلية المعروفة التي سادت المناطق المحررة عام 1989 .

جهاز التعاضد الصحي

أو جهاز الضمان الصحي لعناصر القوات اللبنانية. وهو يغطي نسبياً كلفة استشفاء هذه العناصر.

جهاز العلاقات الخارجية والاعتراب

كما يستدل من اسمه، فإن للجهاز المذكور دوراً أساسياً على صعيد انفتاح القوات اللبنانية على العالم وإيصال صوتها إليه، قوياً، ثابتاً، ومن دون تشويش.

ولا يخفى بالطبع ما للنفهم والدعم الخارجيين من أهمية قصوى في نضالات كمثل نضال القوات اللبنانية، وما للتواصل مع لبنان المغترب من تأثير بالغ في مسار الأمور. وهنا لا يمكن إلا الاعتراف بأن ثغرة تاريخية قد جرى العمل على إقفالها عبر إعادة وصل ما انقطع من أواصر العلاقة واللحمة بين الداخل والخارج اللبنانيين.

وفي هذا المجال لعبت مكاتب وممثليات القوات اللبنانية في عواصم العالم دوراً لا يستهان به: واشنطن، باريس، لندن، روما، سيدني ... وغيرها من أهم مدن العالم.

الجهاز الإعلامي

لا حاجة للإطالة في هذا المجال، بل عرض سريع، ولكنه أكثر من كاف، للحقائق الإعلامية اللبنانية التالية:

- المؤسسة اللبنانية للإرسال ← التلفزيون الأول في لبنان والمنطقة
- C33 ← القناة الفرنسية التابعة للـ LBC
- المسيرة ← الأسبوعية السياسية الأولى في لبنان
- لبنان الحر ← من أبرز الإذاعات السياسية في لبنان.
- إذاعة 102 MAGIC الموسيقية والترفيهية.

قسم الأبحاث والدراسات

أمانة التوجيه

المجلس السياسي للقوات اللبنانية